*+المغرب/حقوق الإنسان/عيد العرش*

# ادريس اليزمي : المغرب عرف خلال السنوات العشر الماضية محطات أساسية في مجال النهوض بأوضاع حقوق الإنسان

أجرى الحوار : جمال الدين بن العربي +

الرباط / 29 يوليوز 2012 /ومع/ عرفت السنوات العشر الماضية محطات أساسية في مجال النهوض بأوضاع حقوق الإنسان، وتطورت اهتمامات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حيث أصبح يولي أولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من منطلق حقوقي وباعتبار الالتزامات الدولية للمغرب، ادريس اليزمي رئيس المجلس يستعرض في هذا الحوار أهم تلك المحطات والرؤية المستقبلية على ضوء المستجدات الحاصلة بالمغرب .

سؤال : ما هي مميزات التطور الحقوقي بالمغرب في السنوات الأخيرة ؟Â

جواب : نعتبر أن التطور الحقوقي بالمغرب أخذ مسارا تدريجيا انطلق مع بداية تسعينيات القرن الماضي والذي تميز على الخصوص بإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة لحقوق الإنسان وإصدار العفو الذي شمل المعتقلين والمغتربين، وكذا إنشاء لجنة التحكيم المستقلة التي وسعت دائرة الملفات الحقوقية التي عالجتها .

وعرفت السنوات العشر الماضية إصلاح مدونة الأسرة وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، وقد تطرقت هذه الإصلاحات لإشكاليات أساسية هي المساواة والتعددية والحقوق السياسية والمدنية، مما شكل نقطة تحول في المغرب .

كما تم إطلاق العمل الموازي لتقييم فترة الخمسين سنة على مستوى التنمية الذي توج بتقديم تقريرإلى جانب تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة والذي كان عبارة عن رسالة أساسية تؤكد تلازم العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتنمية بالمغرب .

وتمثلت الخطوة الأخيرة في دستور 2011 الذي اعتمدت في إعداده مقاربة تشاركية عبر وضع لجنة استشارية لتعديل الدستور والتي خلقت دينامية دستورية، جعل حقوق الإنسان تتبوأ المكانة اللائقة بها في الدستور الجديد الذي تضمن 30 فصلا يتطرق إلى الحقوق الأساسية إلى جانب فصول أخرى تقضي باستقلال القضاء والحكامة الجيدة .

وتتجلى الديمقراطية التشاركية للدستور واهتمامه بحقوق الإنسان في التنصيص على إحداث مجالس هيئة المناصفة أو مجلس الأسرة واللغات، وهناك هيئات سيتم إنشاؤها رغم أنها غير مذكورة في الدستور مثل آلية ضمان الحق للولوج إلى المعلومة، حيث لابد من وجود آلية لضمان هذا الحق .

ونسجل أيضا، في نفس السياق، مأسسة عدة هيئات تحمي حقوق الإنسان إلى جانب المجلس الوطني لحقوق الانسان. وهو أمر يطرح إشكاليتين تتعلق الاولى بانسجام هذه المنظومة المؤسساتية لحماية حقوق الإنسان والتفكير من الآن، ونحن في محطة بلورة هذه القوانين التنظيمية أو العادية التي تفعل هذه المقتضيات، في انسجامها حيث لا ينبغي أن يكون هناك تقاطع للمهام، وتهم الثانية كيفية منح هذه المنظومة المؤسساتية بعدا مجاليا محليا وجهويا، على ضوء مشروع الجهوية المتقدمة وميثاق الجماعات المحلية.

سؤال : هل التطور الديمقراطي بالمغرب هو الذي فرض على المجلس الانتقال من الاهتمام بالحقوق السياسية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ؟Â

جواب : الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ليس جديدا على المجلس بل كانت هناك مبادرات ودراسات عدة، وهناك التزامات دولية في هذا المجال على أساس أننا وقعنا على العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى اتفاقيات مع منظمات دولية. الأساسي عندنا هو أن العلاقة الوطيدة بين التنمية والعدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية مسألة طبيعة بالنسبة للميدان الحقوقي والذي نعبر عنه بمقولة"حقوق الإنسان لا تتجزأ" وهذا اختيار ولهذا لا بد من الاهتمام بهذه الحقوق في إطار كونية حقوق الإنسان. ويطرح هذا المجال مجموعة من التحديات إذ أنه في الوقت الذي تم فيه قطع أشواطا مهمة في التنمية،لازالت هناك فئات لا تحترم حقوقها على مستوى الشغل والصحة والتمدرس، وأخرى تعاني من التهميش مثل الأشخاص في وضعية إعاقة والأطفال الذين يشتغلون وضحايا الهدر المدرسي .

سؤال : إلى أين وصل تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ؟Â

جواب : بخصوص الشق المتعلق بجبر الأضرار الفردية، وصلنا إلى تنفيذ نحو 95 إلى 98 في المائة من مقتضياته، ولاتزال هناك حالات عالقة على مستوى التعويض أو التغطية الصحية أو الإدماج الاجتماعي، ونحن نتطلع إلى إغلاق هذا الملف بحلول دجنبر 2012 .وفي ما يتعلق بجبر الضرر الجماعي، فقد شمل 13 عمالة وتمت في إطاره برمجة 130 مشروعا، والرهان الأساسي هو ضمان استمرارية واستدامة المشاريع المدرة للدخل التي تم وضعها في هذا الإطار.

أما التوصيات الخاصة بالتاريخ والذاكرة والأرشيف، فقد تم التصويت في البرلمان على مشروع قانون خاص بالأرشيف، وفتح ماستر للتاريخ المعاصر، وإنشاء المركز المغربي للتاريخ المعاصر، وعقد ثلاث ندوات علمية حول إنشاء 3 متاحف للتاريخ ( الحسيمة، ورزازات والداخلة) وسيتم نشر الكتب الخاصة بها وإطلاق أشغال مشروع متحف الريف بالحسيمة ومتحف الداخلة .

وبخصوص الإصلاحات المؤسساتية والقانونية والدستورية، نسجل أن الدستور الجديد يتضمن عدة توصيات للهيئة في هذا المجال.

سؤال : ما رأيكم في التدخل الحكومي في مجال الحريات خاصة بعد إسناد هذا المجال لوزارة العدل ؟Â

جواب : المسؤول الأول عن حماية الحريات هي الدولة والحكومة التي تنفذ سياستها، ومن الطبيعي أن تهتم وزارة العدل بمجال الحريات، أذكر بأنه تم اتخاذ العديد من المبادرات منها إحداث المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والتي من مهامها الرئيسية التنسيق بين القطاعات الحكومية في مجال حقوق الإنسان، ووجودها من الانجازات الهامة حيث إن ارتباطها برئيس الحكومة يمنحها المكانة المعنوية للقيام بمهام التنسيق واتخاذ المبادرات الضرورية للنهوض بالمجال الحقوقي بالمغرب .

ويتعين التذكير بكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة دستورية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وكل يقوم بمهامه طبقا لمعايير باريس التي تطرح عدة شروط لكي يكون المجلس مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان .

سؤال : يثار حاليا نقاش الحريات الفردية وعلاقتها بالنظام العام، ما مفهومكم لنطاق الحريات الفردية وتلازمها مع احترام الخصوصيات المجتمعية ؟Â

جواب : ينبغي الأخذ بعين الاعتبار معطيات أساسية، وهو أنه في قضايا متعلقة بالحريات الفردية أو عقوبة الإعدام هناك وجهات نظر ومقاربات مختلفة حسب المنظمات والأحزاب، ولا بد من مناقشة هذه القضايا عبر الديمقراطية التي تعني في العمق التدبير السلمي للحق في الاختلاف وهي النقاش السلمي لمشاريع مجتمعية مختلفة وفي نهاية المطاف الشعب هو الذي يقرر عبر التصويت على هذا المشروع أو ذاك .

وفي كل الأحوال فلابد من الحفاظ على السلم الاجتماعي واحترام المبادئ الدستورية الخاصة بحرية التعبير والبحث العلمي، حيث إن الدستور ينص على حرية البحث العلمي .

سؤال : ما الذي يحمله المجلس من أفكار وإجراءات في مجال حقوق النساء وتحقيق المناصفة ؟Â

جواب : المساواة والمناصفة مبدأين دستوريين لا بد من تفعيلهما مما يتطلب مجهودات خاصة، وقد نص الدستور الجديد على إحداث هيئة للمناصفة، وللإشارة فإن المؤسسات الأخرى المذكورة في الدستور سميت مجالس في حين أن المناصفة وضعت لها هيئة، وذلك من أجل إيلائها مكانة خاصة وسلطات شبه قضائية لأن الإشكالية متعددة الجوانب وعميقة وتتطلب مجهودا خاصا .

وللتذكير فان أول دراسة أنجزها المجلس تتعلق بهيئة المناصفة وكانت موضوع ندوتين للجان الجهوية .

من المؤكد أن المجتمع المغربي يعرف تغييرات جذرية تطرح عليه العمل على محاربة التمييز ضد النساء من خلال الولوج السلس للتعليم و لسوق الشغل، وبالفعل فإن المرأة بدأت تقتحم مجالات إيمانا منها بضرورة تغيير نظرة المجتمع لها. أصبحت الفتاة المغربية تحمل مشروعا ذو طابع مستقل عن الآخرين من أجل تحقيق الترقية الاجتماعية .

لقد تغيرت أوضاع النساء في المغرب وهن يرغبن بالمشاركة في تنمية الوطن ولا يمكن للمجتمع ان يحقق التنمية ونصف مجتمعه يعاني من مشاكل متعددة .

إذن ينبغي طرح مشاريع مجتمعية للنقاش، وهنا أذكر بأن المذكرات التي توصلت بها اللجنة الاستشارية للدستور من قبل الجمعيات التي همت وضعية المرأة ليس فيها سوى 10 في المائة من الخلاف في حين أن الكل متفق على أجندة المساواة التي هي أساس تطوير وضعية المرأة في المغرب .